الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/324
19 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٥٩ من جدول الأعمال المؤقت*

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ - ٢	٢
ثانيا -	الاجراء المتخذ	٣ - ٦	٢
المرفق -	الردود الواردة من الحكومات		٤

* A/49/150.

94-33500 150994 150994

أولا - مقدمة

١ - في الفقرة ٩ من قرارها ٧١/٤٨ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، أن يواصل إجراء مزيد من المشاورات مع دول المنطقة والدول الأخرى المعنية، وفقا للفقرة ٧ من القرار ٣٠/٤٦ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، واضعا في اعتباره تطور الحالة في المنطقة، وأن يلتمس آراء تلك الدول بشأن التدابير الموجزة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقريره (A/45/433) أو غير ذلك من التدابير ذات الصلة، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وفي الفقرة ١٠ من القرار ذاته، طلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام، أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تقريرا عن تنفيذ القرار.

٢ - ويقدم هذا التقرير استجابة للطلب الوارد في الفقرة ١٠ من القرار.

ثانيا - الإجراء المتخذ

٣ - عملا بالفقرة ٩ من القرار، طلب الأمين العام، في مذكرة شفوية مؤرخة ٢ آذار/مارس ١٩٩٤، الى دول المنطقة، والدول الأخرى المعنية، أن تقدم آراءها بشأن التدابير الموجزة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقريره، وبشأن التدابير ذات الصلة الأخرى، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وترد الردود الواردة من الحكومات بشأن المسألة في مرفق هذا التقرير.

٤ - وطبقا للطلب الوارد في الفقرة ٩ من القرار أيضا، واصل الأمين العام وبطرق مختلفة، إجراء مشاورات مع الأطراف المعنية، داخل وخارج المنطقة، لاستكشاف مزيد من السبل والوسائل لتعزيز إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

٥ - وطلبت الجمعية العامة، في القرار، من الأمين العام أن يضع في اعتباره عند اجراء تلك المشاورات تطور الحالة في المنطقة. ويسر الأمين العام في هذا الصدد، أن يلاحظ أن المسألة لا تزال تجد اهتماما ودعما ضمن إطار عملية السلم المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط، ولا سيما في إطار الفريق العامل المعني بالحد من الأسلحة والأمن الإقليمي. كما أن الأمين العام على قناعة، بأن مفهوم المنطقة يجد قبولا عالميا الآن، من جانب الدول المعنية بشكل أكبر في المنطقة، بالإضافة الى اكتسابه لقدر كبير من التأييد من الدول من خارج المنطقة، بما في ذلك الدول الأعضاء في بلدان حركة عدم الانحياز. وبالرغم من هذا التأييد العام، فقد أدت المشاورات بالأمين لأن يخلص الى أن هنالك حاجة لمزيد من الوقت حتى يمكن تحقيق توافق أكبر في الآراء، بشأن التوقيت والطرائق حتى يمكن اتخاذ خطوات عملية لإنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط.

٦ - واقتناعا منه بأن المنطقة سوف تساهم بدرجة كبيرة في تعزيز السلم والأمن في المنطقة، أعرب الأمين العام عن أمله الصادق في أن تنتقل المناقشات بشأن هذه المسألة فيما بين بلدان المنطقة، وكذلك الجهود التي تبذلها جميع الدول الأخرى المعنية، صوب تهيئة الأحوال المناسبة لاتخاذ إجراءات ملموسة. ولذلك يحث الأمين العام جميع الأطراف المعنية، داخل وخارج المنطقة، على معالجة هذا الموضوع بالتصميم اللازم لتحقيق نتائج ملموسة في أسرع وقت ممكن.

المرفق

الردود الواردة من الحكومات

الأردن

[الأصل: بالعربية]
[١٣ أيار/مايو ١٩٩٤]

١ - دعمت الحكومة الأردنية وما زالت تدعم فكرة انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وعليه فقد أيد الأردن جميع الجهود المبذولة في سبيل تحقيق هذا الهدف بما في ذلك التصويت لصالح القرار الذي تصدره الجمعية العامة سنويا بهذا الخصوص منذ الدورة التاسعة والعشرين في سنة ١٩٧٤.

٢ - تعتقد الحكومة الأردنية، أنه ريثما يتم انشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، يجب أن تمتنع جميع دول المنطقة عن انتاج الأسلحة النووية أو اقتنائها أو تكديسها.

٣ - كذلك يجب على حكومات الدول الحائزة على الأسلحة النووية خارج منطقة الشرق الأوسط، الامتناع عن ادخال تلك الأسلحة إلى المنطقة أو استخدامها ضد أية دولة من دول المنطقة أو استعمال أراضي أية دولة شرق أوسطية لنشر أو تخزين مثل تلك الأسلحة.

٤ - تعتقد الحكومة الأردنية كذلك أن انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، يجب ألا يحول دون قيام الأطراف المعنية بالاستخدام السلمي للطاقة النووية وتطويرها أو نقل التكنولوجيا الخاصة بها من وإلى دول أخرى في المنطقة أو خارجها.

٥ - كذلك تعتقد الحكومة الأردنية أن انضمام جميع دول المنطقة بدون استثناء إلى نظام ضمانات دولي شامل لحظر انتشار الأسلحة النووية، أمر لابد منه. ومن هنا كان حرص الأردن على الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية NPT والتصديق على تلك المعاهدة.

٦ - إن انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لا يتعارض أبدا مع السعي من أجل انشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في تلك المنطقة بل يدعم ذلك الهدف.

٧ - تنسجم السياسة الأردنية في هذا الشأن مع السياسة العامة لدول الجامعة العربية والتي أصدر مجلسها بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٧ القرار رقم ٥٣٨٠ في الدورة ١٠١ الداعي إلى تنسيق المواقف العربية تجاه

أسلحة الدمار الشامل وتحريك الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، كما ينص على تشكيل لجنة تقنية على مستوى رفيع يكون ضمن مهامها "اعداد مشروع اتفاقية لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبيولوجية".

٨ - تعتقد الحكومة الأردنية أن تشجيع ودعم الجهود المبذولة من أجل انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكذلك منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل انما يدعم الجهود نحو اقامة سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، ويحفظ لجميع دول المنطقة استقلالها ووحدة أراضيها وأمنها، كما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب المنطقة. تلك الجهود المتمثلة حاليا في عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط.

اسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]
[٥ تموز/يوليه ١٩٩٤]

لا تزال سياسة اسرائيل تقوم على ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بشكل موثوق يتم التفاوض بشأنها بحرية بين الأطراف، ويمكن التحقق منها على نحو متبادل، وتشمل جميع الدول في المنطقة.

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بشكل موثوق لا يمكن إلا أن يثبت السلم الدائم. وهو لا يمكن أن يسبقه بشكل موثوق. وتؤيد اسرائيل بيان الأمين العام للأمم المتحدة الذي يرد في تقريره (A/48/399) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ عندما قال "وفي الوقت نفسه لا يمكن تصور إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ولا في تنفيذها في فراغ سياسي، وفي عزلة عن عملية التصالح". وترى اسرائيل أن الوقت سيكون مناسبا للتفاوض بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية عندما يتم ملء هذا الفراغ. أي عندما يسود السلم في المنطقة ويتوقف العنف.

وقبل تحقيق السلم يجب بناء الثقة. وتؤيد اسرائيل ما ذكره الأمين العام في تقريره A/45/435 (الفقرتان ١١٠ و ١٥١) ونصهما كما يلي:

"يجب العمل على بناء الثقة على جميع الجوانب، الثقة في أن الحلول العسكرية للمشكلات السياسية مستبعدة ... والأهم من هذا كله هو أنه يجب إحراز تقدم في حل النزاعات الأساسية القائمة في المنطقة. وما لم يتم إحراز هذا التقدم، سيكون من الصعب ايلاء تفكير جدي الى اتخاذ تدابير تقنية في المجال النووي أو بشأن المشكلات الأمنية الأخرى...".

"١٥١ - ... وينبغي إحداث تحول جذري خطوة خطوة، للعلاقات العسكرية والسياسية في المنطقة بأسرها.

ولا تتوفر هذه الشروط في الوقت الحالي.

وتجدر الاشارة أن هنالك دولا في المنطقة تدعو علنا في الوقت الحاضر إلى تمزيق اسرائيل (جمهورية ايران الاسلامية، الجماهيرية العربية الليبية، العراق). كما أن معظم الدول في المنطقة تعتبر نفسها في حالة حرب رسمي مع دولة اسرائيل ويسمح بعض الدول المشاركة في المفاوضات السلمية لمنظمات تعارض عملية السلم، بتنفيذ عمليات ارهابية داخل اسرائيل انطلاقا من اراضيها. ولا تزال المقاطعة الاقتصادية قائمة ودون التقليل من شأن الآمال المعلقة على مفاوضات السلم، لا بد من وضع هذه الحقائق في الحسبان، ولا سيما لأن اسرائيل هي التي يتوقع منها أن تتخذ قرارات خطيرة. وطالما أن السلم لم يتحقق لا يمكن لاسرائيل أن تقلل من عوامل غلبة القوى العاملة ومناطق الوزع والقدرة على استيعاب الأسلحة في الدول التي يتعين عليها أن تلتزم بعملية السلم.

ومن أجل تحقيق السلم سيكون التعايش السياسي شرطا أساسيا وتدبيرا كبيرا لبناء الثقة.

وفي المجال الخاص للأمن الاقليمي والحد من الأسلحة، هنالك ضرورة في رأينا لسلسلة من تدابير بناء الثقة التي ينبغي اتباعها. وهي تشمل التدابير التي لا تفيق، في المقام الأول، الأمن القومي للشركاء في المفاوضات، والتي يمكن انشاؤها على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف. وبعد الاتفاق عليها، يمكن اختبارها بمضي الوقت لمنح الثقة. وتتطلب تدابير بناء الثقة ذات الطابع الأكثر شيوعا، الحد من الأسلحة بالتأكيد أن تتخلى جميع دول المنطقة عن الحرب لتسوية نزاعاتها، وأن تشارك في المفاوضات، على أن يتبع ذلك سلم ثابت ودائم. ويتوقف هذا السلم بالطبع على التسوية السياسية أساسا. ثم يلي السلم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية موثوقة في الوقت المناسب.

واستفادت اسرائيل في موقفها في هذا الصدد، من أمثلة انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى. وأظهرت هذه الأمثلة أهمية المبادرات الاقليمية لمنع الانتشار ولا سيما في حالات المنافسات والنزاعات. ومن هذه الأمثلة الحالة في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو والبرازيل والأرجنتين). ويصلح هذا الاجراء حتى في منطقة الشرق الأوسط المتفجرة.

وتجري مناقشة تدابير بناء الثقة حاليا والتفاوض بشأنها داخل الفريق العامل المعني بالحد من الأسلحة والأمن الاقليمي في محادثات السلم في الشرق الأوسط التي تنعقد عليها آمال الأطراف المشاركة في المفاوضات. وقد بدأت هذه المفاوضات كما يبدو تحرز بعض التقدم.

إن التأييد الذي لقيته محادثات السلم وإطارها، والذي يمكن الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن تساهم بموجبه في تعزيز بناء الثقة تأييد قاطع. ولكن محاولات الأمم المتحدة لفصل الموضوع النووي عن الاطار الشامل، ستعتبر بوصفها انتقاصا لاستقلال محادثات السلم ورغبة في ترك قضايا مختارة لتقدير الأمم

المتحدة. وقد كانت مثل هذه المحاولات في الماضي عقبة في سبيل التسوية السلمية، وربما تخل بالتوازن الدقيق الذي تحقق من خلال المفاوضات المباشرة وتلحق أضرارا بالعملية.

وتعتقد اسرائيل أن الأمين العام للأمم المتحدة كان يدرك تماما هذه الحقيقة عندما قال في تقريره (A/47/387) "وثمة رأي مشترك بأنه في ضوء هذه التطورات، فسيكون من السابق لأوانه في هذه المرحلة أن يتخذ الأمين العام أي اجراءات أخرى تتصل بمسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إن مبادرة السلام الجارية حاليا بشأن الشرق الأوسط تفتح نافذة لفرصة تتيح معالجة الموقف الشامل في المنطقة. ويأمل الأمين العام مخلصا أن تتكلل جهود جميع المشاركين فيها بنتائج إيجابية".

العراق

[الأصـــل: بالعربيـــة]
[١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤]

تهدي ممثلية جمهورية العراق تحياتها إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبالإشارة إلى الرسالة (CDA/8-94/NWFZME) المؤرخة ١٩٩٤/٣/٢ المتعلقة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٧١/٤٨) تتشرف أن تعلمها بأن العراق كان ولا يزال من أوائل الدول التي دعت إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط باعتبار أن هذه المنطقة هي إحدى أخطر بؤر النزاع المسلح في العالم خصوصا وأن (اسرائيل) تمتلك أسلحة نووية وبأعداد كبيرة وهي ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إضافة إلى تطويرها لأسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل ايصالها.

وبهذه المناسبة فإننا نود أن نشير إلى الفقرة (١٤) من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) والتي دعت إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وجميع وسائل إيصالها في الشرق الأوسط، وبالرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات على صدور هذا القرار فإننا لم نلمس أي تحرك جدي نحو تطبيق هذه الفقرة. بل بالعكس فإن سباقا محموما يجري في المنطقة لتطوير أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية.

قطر

[الأصـــل: بالعربيـــة]
[٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤]

أولا : المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الأمنية في المنطقة:

يتعين من أجل التوصل إلى السلام الشامل في المنطقة والحفاظ عليه، التزام دولها في علاقاتها الدولية، بمبادئ القانون الدولي العام وبميثاق الأمم المتحدة وبقراراتها وخاصة بالمبادئ التالية:

- المساواة في السيادة بين جميع الدول.

- عدم جواز اكتساب أراضي الغير بطريق الحرب أو بالقوة.

- الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة أراضي أية دولة أو استقلالها السياسي أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد السلام.

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

- مبدأ المساواة في الحقوق والالتزامات.

- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وللشعوب الأخرى.

- الاعتراف بالحدود الدولية.

- الوفاء بحسن نية، بالالتزامات الدولية.

- فض المنازعات بالوسائل السلمية بما في ذلك اللجوء للقضاء الدولي على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر.

- الابتعاد عن سياسة الردع والتفوق العسكري.

- انطباق هذه المبادئ على كافة المنطقة دون استثناء أو تمييز، وبشكل متوازن ومتكافئ يحق لها حقوقا ويفرض عليها التزامات متساوية ويطبق عليها معيارا واحدا.

ثانيا : الأهداف من عمليات ضبط التسلح والأمن الإقليمي في المنطقة:

- يجب أن تعكس ترتيبات الحد من التسلح والأمن الإقليمي عزم دول المنطقة على العيش في سلام مع بعضها البعض في ظل أوضاع ترمي إلى تحقيق الاستقرار والأمن.

- يكون نطاق الحد من التسلح والأمن الإقليمي شاملا لمدى واسع من الأمن الإقليمي وبناء الثقة، وأن تعالج إجراءات الحد من التسلح كافة تهديدات الأمن وكافة الأسلحة، كما تأخذ في الاعتبار ضرورة ضمان عدم إضعاف أمن أية دولة من دول المنطقة في أية مرحلة.

- ضرورة توفر تكافؤ كمي ونوعي للقدرات العسكرية لدول المنطقة إذ أن الخلل الخطير القائم حاليا لا يمكن استمراره وسيعود بالمنطقة إلى سباق التسلح الأمر الذي يحول دون نجاح تدابير بناء الثقة. ذلك لأن التوازن الحقيقي لكافة الأطراف هو جوهر الاستقرار السياسي في المنطقة والتوازن الاستراتيجي بها.

- أهمية العمل على منع انتاج وتخزين وانتشار أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

- تحقيق الأمن المتساوي للجميع وبأقل مستوى ممكن من التسلح.

- التأكد من التزام كافة الأطراف الموقعة على اتفاقيات الحد من التسلح بتعهداتها في هذا الخصوص عن طريق اجراءات التحقق والتفتيش.

- خفض نفقات الدفاع إلى أقل قدر ممكن، لتوفير موارد إضافية لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

- التحرك في اتجاهين: الحد من التسلح من جهة وتدابير بناء الثقة من جهة أخرى، وأهمية ازدياد الشفافية والوضوح في أمور التسلح وسياسات استخدامه ومنع حدوث النزاعات عن طريق سوء الفهم أو الخطأ.

- إعطاء الأمم المتحدة وكذلك الاتحاد الأوروبي دورا أساسيا في عملية السلام وخاصة إزاء ضمانات السلام.

ثالثا : الخطوات المقترحة لتحقيق هذه الأهداف:

١ - أهمية تحديد النطاق الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط وجعلها منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى وسائل إيصالها ويمكن اتخاذ الخطوات التالية في هذا الشأن:

(أ) أن تعلن جميع دول المنطقة تأييدها وقبولها لإنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل وإيداع تلك الإعلانات لدى مجلس الأمن.

(ب) قيام جميع دول منطقة الشرق الأوسط، بالإعلان عن امتناعها عن استحداث أسلحة الدمار الشامل أو انتاجها أو تخزينها في أراضيها أو أي أرض تقع تحت سيطرتها، وقبول كافة الأطراف التفتيش الدولي على منشآتها ومرافقها النووية وفقا لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

(ج) أن تنضم جميع دول المنطقة إلى معاهدات حظر انتشار الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل.

اجراءات الضمانات الدولية لإنشاء المنطقة:

(أ) تتعهد الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن باحترام أهداف ومقاصد إنشاء المنطقة.

(ب) تتعهد الدول التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل بعدم وضع أية أسلحة دمار شامل أو باستخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها، في أراضي دول المنطقة.

(ج) دعوة الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن إلى تقديم ضمانات أمنية شاملة غير مشروطة وفعالة لجميع دول المنطقة.

(د) التعهد الدولي بإتاحة فرص متساوية لجميع دول المنطقة للحصول على التكنولوجيا المطورة للأغراض السلمية.

٢ - إعطاء الأمم المتحدة دورا أساسيا في عملية السلام وخاصة في إطار ترتيبات الحد من التسلح وخضوعها للرقابة الدولية الفعالة وذلك بإيجاد آلية للرقابة الدولية والمتابعة وإنشاء مركز للمتابعة والتحقق، يتألف من عدد من الخبراء المؤهلين بإشراف الأمم المتحدة، يكون له حق التفتيش والمراجعة كما يتعين إعطاء دور للاتحاد الأوروبي في هذا الشأن.

٣ - إنشاء مركز إقليمي لمنع المنازعات في مرحلة متقدمة، والاستفادة من خبرة مركز فيينا الذي أنشئ في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وذلك بالسعي في أقرب وقت ممكن إلى تحديد الحالات التي تؤدي إلى نشوب الصراعات والعمل عن طريق الدبلوماسية لإزالة مصادر الخطر قبل نشوب النزاع.

٤ - العمل من أجل التوصل إلى اتفاقات بشأن تدابير بناء الثقة العسكرية لما سيؤدي إلى المزيد من الشفافية والقدرة على التنبؤ، ويستند هذا المفهوم على أساس الخطوة، خطوة وبما يتناسب مع التقدم في المفاوضات الثنائية ويستجيب لتطلعات الأطراف الإقليمية بصورة متوازنة، ويدخل أيضا في إطار تدابير بناء الثقة اتخاذ بعض الخطوات التي توفر الثقة والطمأنينة لدى الأطراف المتفاوضة كتفكيك وإزالة المستوطنات والإفراج عن المعتقلين السياسيين.

٥ - إنشاء مركز إقليمي للاتصالات في مرحلة لاحقة.

لبنان

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ أيار/مايو ١٩٩٤]

"تؤيد حكومة لبنان فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ويعتقد لبنان أن على المجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات اللازمة لضمان انضمام اسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتوقيع عليها مما يسهل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط".

- - - - -